مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٤ ـ العدد ٢ صيف ١٩٨٦ (الصفحات من ٢٥ ـ ٥١)

أهم ملامح التغير البنائي في القرية المصرية في السبعينات

إنعام عبد الجواد

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ـ القاهرة

مقدمة:

تكاد تتفق معظم الدراسات والبحوث التي اهتمت بحقبة السبعينات على أن هناك تغيرات جوهرية على البنية الاجتماعية الاقتصادية نتيجة للتحول من نمط إنتاجي كانت تقوده رأسمالية الدولة الوطنية، إلى نمط رأسمالي تجاري تابع، عبرت عنه الحكومة بسياسة الانفتاح. وقد انعكس ذلك بوضوح على القرية المصرية. وفي هذا الصدد تشير الدراسات المتاحة إلى حدوث تغييرات عميقة ومستهدفة في هيكل الريف المصري في السبعينات "إن الغزاة الأجانب لم تكن مهمتهم حل مشاكل القطاع الزراعي من منظور التنمية المستقلة، فكافة المشروعات والأبحاث في مجال الزراعة شأنها شأن أي مجال تهدف إلى إرساء التبعية"[1]. وتوصلت دراسة أخرى حول التكوين الاجتماعي ومستقبل التنمية المجتمعية في مصر في سياق تحديدها وأهم ملامح النمط الانتاجي في القرية المصرية إلى بعض المؤشرات والتي بينها، زيادة الأهمية النسبية للزراعات الرأسمالية التي تحتاج لقدرة مالية وفن إنتاجي متقدم نسبيا، وتكشف بيانات الدراسة عن زيادة مساحة الأرض المزروعة فاكهة، فقد ارتفعت من ٢٤٤ ألف فدان سنة ١٩٧٠ إلى ٣٣٨ ألف فدان في عام ١٩٧٨ أي ما نسبته ٣٪ من الأرض الزراعية، كما ارتفعت مساحة الأرض المزروعة بالنباتات الطبية والعطرية من ١٥ ألف عام ١٩٧٠ لتصل الى ٦٤ ألف عام ١٩٧٨ وبنسبة ٥,٠٪ من إجمالي الأرض الزراعية.

ولأن الريف المصري قطاع هام من قطاعات المجتمع المصري متفاعل مع بنيته الاجتماعيةفقد تأثر بهذه التغيرات.

وإذا كانت معظم الدراسات التي أجريت حول القرية المصرية خلال فترة السبعينات قد أشارت إلى أن ثمة تغييرات هامة طرأت عليها وبالرغم من أن هناك آراء كثيرة طرحت حول القرية المصرية في فترة السبعينات وتم تشخيص أوضاعها البنائية والتغيرات التي طرأت عليها، وملامح النمط الانتاجي فيها، إلا أنه يمكن القول أن هذه الأراء لم تخرج عن كونها اجتهادات شخصية في حاجة إلى تدعيم علمي، لذلك فإن الأمر يتطلب من الباحثين والمهتمين بالقرية المصرية إجراء مزيد من الدراسات والبحوث الميدانية لتشخيص واقع القرية المصرية مع تحديد لأهم ملامح التغير الذي طرأ عليها بقصد الإسهام في تقديم حلول ومقترحات علمية لتنميتها كي تسهم في تنمية المجتمع ككل.

وبناء على ما سبق تهدف الدراسة الراهنة إلى استطلاع أهم ملامح التغير البنائي في القرية المصرية في حقبة السبعينات.

على أنه يقصد بالتغيرات البنائية في الدراسة الراهنة تلك التغيرات التي تطرأ على المكونات والأبعاد الأساسية للبنية الاجتماعية والتي يترتب عليها تغييرات في المكونات الأخرى حتى وإن لم تظهر هذه التغيرات في الأخيرة بنفس سرعة التغيرات في الأولى. على أنه يقصد بالمكونات الأساسية إجرائيا في ضوء الإطار النظري للدراسة الراهنة: السكان وخصائصهم، الملكية وعلاقات الإنتاج، وما يصاحب ذلك من تغيرات في الطبقات والسلطة والقيم[٣]

مصادر جمع البيانات:

سوف تعتمد الدراسة على البيانات المتاحة التي جمعها باحثون آخرون، ولخدمة أغراض بحثية أخرى كبعض المعطيات التاريخية والإحصاءات والنشرات وبعض البحوث التي قد تفيد في بناء مضمون البحث الراهن.

طريقة تحليل البيانات:

نظرا للطبيعة الاستطلاعية للبحث الراهن، ولطبيعة مصادر بياناته سيعتمد على ما يسمى بالتحليل الثانوي الذي يتعامل مع بيانات جاهزة ثم يعيد تركيبها بما يخدم بحث آخر.

هذا وسوف يتم التركيز على أهم التغيرات التي طرأت على القرية المصرية في السبعينات على أن يكون في خلفية تحديد هذه التغيرات المقارنة بما حدث في المجتمع

المصري منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى رحيل جمال عبد الناصر حتى يمكن استطلاع توجهات التغيرات التي حدثت في السبعينات.

أولا: أهم التغيرات التي طرأت على الخصائص السكانية للقرية المصرية:

١ـ حجم السكان:

تشير البيانات المتاحة حول الخصائص السكانية للمجتمع القروي إلى أن نسبة سكان الريف في جمهورية مصر العربية بلغت ٥٦,٦٪ في سنة ١٩٧٦ بالنسبة لإجمالي الجمهورية. وبمقارنة هذه النسب بما كان سائدا في السنوات السابقة نجد أن نسبتهم تتجه نحو الانخفاض إذ أنها كانت في سنة ١٩٦٠ ٦٢,٢٪ انخفضت لتصل إلى ٥٩,٥٪ سنة ١٩٦٦[٤] ويمكن تفسير هذا التغير في ضوء ظاهرة الهجرة الريفية الحضرية والهجرة إلى خارج الجمهورية. هذا وسوف يتم تناول ظاهرة الهجرة بالتفصيل في موقع لاحق من هذه الدراسة.

٢ـ الحالة العملية للسكان:

وعن توزيع السكان في القرية المصرية حسب حالتهم العملية يعرض الجدول رقم (١) مقارنة بين تعدادي ١٩٦٠، ١٩٧٦[٥].

الجدول رقم (١)

جدول رقم (١) توزيع السكان حسب الحالة العملية في تعداد ١٩٦٠، ١٩٧٦.

الحالة العلمية	تعداد ١٩٦٠	تعداد ١٩٧٦
يعمل لحسابه ويستخدم آخرين	٣,٣٩	١١,٣
يعمل لحسابه ولا يستخدم آخرين	٩,٧٢	٣,٩
يعمل بأجر نقدي	١٥,١٢	٢٦,٤
يعمل لدى ذويه بدون أجر نقدي	١٠,١١	٣,٧
يعمل لدى الغير بدون أجر نقدي	,١	-
لا يعمل ويبحث عن عمل "متعطل"	,٤٣	,١
غير قادر على العمل	٢,٤٤	
لا يعمل ولا يبحث عن عمل	٥٨,٦٢	٦
غير مبين	,٠٧	
الجملة	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

ملحوظة: جملة القوى العاملة في ضوء تعداد ١٩٧٦ ١١ مليوناً فقط بنسبة ٣,٣٦٪ لإجمالي سكان مصر. وهذا يوضح أن ٧,٦٣٪ من إجمالي السكان لا يعملون. ويجب أن يوضع في الاعتبار أيضا أن النسب لإجمالي السكان ٦ سنوات فاكثر، وليس العمل فقط.

تشير بيانات الجدول رقم (١) إلى ارتفاع نسبة كل من يعمل لحسابه ويستخدم آخرين، فيما بين التعدادين. كما ارتفعت أيضا نسبة من يعملون بأجر وبصورة ملحوظة. إذ ارتفعت هذه النسبة من ١٢,١٥٪ سنة ١٩٦٠ إلى ١٧,٥٦٪ في سنة ١٩٧٦ ويمكن تفسير ذلك في ضوء النمط الإنتاجي السائد في القرية المصرية في السبعينات والذي تم تشخيصه بأنه نمط رأسمالي تجاري وما يرتبط به من شيوع نمط العمل المأجور. هذا بجانب أن ارتفاع نسبة المعدمين مع تركز الملكية في يد قلة محدودة، والذي سوف تشير إليه الدراسة فيما بعد من بين الأسباب التي تؤثر في زيادة هذا النمط من العمل.

٣ـ النشاط الاقتصادي للسكان:

أما عن توزيع السكان في القرية المصرية حسب النشاط الاقتصادي فيوضحه الجدول رقم (٢) بين سنتي ١٩٦٠، ١٩٧٦[٣].

جدول (٢) يوضح توزيع السكان ذوي النشاط حسب أبواب النشاط الاقتصادي في ريف جمهورية مصر العربية حسب تعدادي ١٩٦٠، ١٩٧٦

النشاط الاقتصادي	تعداد ١٩٦٠	تعداد ١٩٧٦
الزراعة والغابات والصيد	٨٠,٧٦	٧٥,٣٨
استغلال المناجم والمحاجر	٠,١١	,٢٠
الصناعات التمويلية	٣,٧٢	٥,٥٠
التشييد والبناء	١,٢	,٣٠
الكهرباء والغاز والمياه وجمع القمامة	,١٤	,٣٠
التجارة	٤,٤٥	٤,١١
النقل والتخزين والمواصلات	١,٨	١,٨٨
التمويل والتأمينات	-	,٢٧
الخدمات	٧,٨٩	٨,٨٥
أنشطة غير كاملة التوصيف	,٧٣	١,٣٤
الجملة	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

تعكس بيانات الجدول رقم (٢) انخفاض نسبة العاملين بالزراعة فقد انخفضت هذه النسبة من ٨٠,٨٦٪ سنة ١٩٦٠ الى ٧٥,٣٨٪ سنة ١٩٧٦ بالنسبة لجملة ذوي النشاط في الريف. ويرجع السبب في ضوء النمط الاستهلاكي الذي يسود القرية المصرية في السبعينات إلى توجه العاملين بالزراعة إلى أنشطة أخرى خدمية وغير إنتاجية، ومما يدعم ذلك ارتفاع نسبة العاملين في الخدمات من ٧,٨٩٪ سنة ١٩٦٠ الى ٨,٨٥٪ سنة ١٩٧٦ هذا بجانب توجه نسبة إلى مجالات التمويل والتأمينات كما هو واضح من الجدول. بالاضافة إلى هجرة أعداد كبيرة من المشتغلين بالزراعة الى البلاد العربية النفطية بقصد الحصول على دخل أكثر من ذلك الذي يتقاضونه من الزراعة، ومما يلفت النظر في هذا الجدول انخفاض نسبة العاملين في مجال التشييد والبناء، ويرجع ذلك إلى أن التعداد يتم على أساس الأفراد المقيمين في القرية ليلة التعداد، ولما كانت هناك أعداد كبيرة من المشتغلين بمهنة البناء قد هاجرت الى الدول العربية في فترة السبعينات فقد أثر ذلك على انخفاض نسبتهم في الريف المصري.

٤ـ الحالة التعليمية للسكان:

أما عن خصائص السكان في القرية المصرية حسب حالتهم التعليمية فتشير بيانات الحالة التعليمية إلى ارتفاع نسبة الأمية في الريف عن الحضر، إذ بلغت نسبة الأمية في الريف في سنة ١٩٦٠ ٧,٨٠٪ مقابل ٦,٥٣٪ في الحضر. وفي سنة ١٩٧٦ بلغت النسبة في الريف ٥,٧٠٪ مقابل ٣٩٪ في الحضر، والجدول رقم (٣) يوضح تطور نسبة الأمية فيما بين تعدادي ١٩٦٠، ١٩٧٦ ريف وحضر[٧] بالنسبة للسكان عشر سنوات فأكثر.

جدول رقم (٣)

سنة التعداد	محل الإقامة	ذكور	إناث	جملة
١٩٦٠	حضر	٣٩,٦	٦٨١٪	٥٣,٦٪
	ريف	٦٨,٢٪	٩٢,٧٪	٨٠,٧٪
	جملة	٥٧,٢٪	٨٣,٣٪	٧٠,٥٪
١٩٧٦	حضر	٢٦,٤٪	٥٢,٤٪	٣٩٪
	ريف	٥٥٪	٨٥,٩٪	٧٠,٤٪
	جملة	٤١,٩٪	٧٠,٩٪	٥٦,٢٪

جدول رقم (٣) يوضح نسبة الأميين إلى عدد السكان "عشر سنوات" ـ فأكثر" ريف/ حضر/ ذكور وإناث عن الذكور في الريف فبينما بلغت نسبة الأمية بين الذكور في سنة ١٩٧٦ ٥٥٪ فإن هذه النسبة وصلت بين الإناث ٩, ٨٥٪ في نفس السنة وإذا كانت بيانات الجدول السابق تشير الى وجود انخفاض في نسبة الامية في الريف فيما بين التعدادين المذكورين إلا أن الملاحظ أن الأرقام المطلقة بين الأميين تتجه نحو الزيادة هذا بجانب أن نسبة الأمية في التعداد يتم حسابها على أنها الأمية الهجائية فقط وليست الوظيفية الحضارية[٨] فلو أن النسبة حسبت في ضوء مفهوم الأمية الوظيفية لأرتفعت النسبة عن تلك التي يعرضها التعدادان، وهي النسبة التي تعنينا من منظور اجتماعي لأنها ترتبط باعداد القوى المنتجة وتدريبها.

ومما يلفت النظر في خصائص السكان التعليمية في الريف انخفاض نسبة الأمية بين العاملين بالزراعة، فتشير البيانات إلى أن نسبة الأمية بينهم في سنة ١٩٦٠ بلغت ٤, ٧٩٪ بينما ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى ٨, ٨٠٪ في سنة ١٩٧٦[٩] ويرجع ذلك إلى أن العاملين بالزراعة ينظرون إلى أبنائهم على أنهم مصدر للدخل في الأسرة، لذلك فانهم يضطرون تحت ظروف المعيشة إلى الحاق ابنائهم بعمل يحصلون منه على دخل للأسرة أفضل لهم من أن يدخلوا حقل التعليم.

٥ـ الهجرة:

تميزت الهجرة من الريف المصري في فترة الستينات بأنها كانت هجرة داخلية بمعنى أنها كانت من الريف إلى الحضر، على أنه يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين من تيارات الهجرة، الأول تمثل في هجرة الشباب الذي يهاجر لطلب العمل أو سعيا وراء فرص حياة أفضل في المدينة. أما النوع الثاني فهؤلاء الذين تضيق بهم ظروف الحياة القاسية في القرية من الفلاحين المعدمين. وهذا النوع هو الغالب كميا وهو الذي يشكل البناء الأساسي للهجرة الريفية الحضرية[١٠]، ويمكن تفسير ذلك في ضوء عوامل الطرد والتي تلعب دورا أساسيا في هجرة أعداد متزايدة من الفلاحين المعدمين للالتجاء إلى المدن هربا من الظروف الاقتصادية في الريف ومما يدل على ذلك ان نتائج احدى الدراسات تشير إلى أن الأسباب الاقتصادية "عدم كفاية الدخل" احتلت المركز الأول من بين دوافع الهجرة بنسبة ٨٢٪[١١]. كما كانت نتائج إحدى الدراسات التي أجريت حول عوامل الطرد، والتي تدفع سكان الريف الى الهجرة أن احتل متغير انعدام ملكية الارض الزراعية المركز الأول من بين الأسباب التي أدت الي هجرتهم، يليه الرغبة في الحصول على دخل مستقل ثم عدم توافر أرض يمكن استئجارها[١٢].

هذا وتشير البيانات الخاصة بالهجرة في فترة الستينات إلى أنه فيما بين التعدادين ١٩٦٠، ١٩٦٦ كان متوسط عدد المهاجرين سنويا من الريف إلى المدينة يزيد عن ٧٥ ألف شخص. وأما عن صافي الهجرة خلال الفترة بين التعدادين فيوضحه الجدول رقم ٤[١٣]:

جدول رقم (٤) يوضح صافي الهجرة خلال الفترة بين تعدادي ١٩٦٠/١٩٦٦. الأرقام بالألف.

	١٩٤٧ ـ ١٩٦٠	١٩٦٠ ـ ١٩٦٦
محافظة القاهرة	٢٣٦	٣١٥
الضواحي	٢٠٤	١٧٤
القاهرة والضواحي	٤٤٠	٤٨٩
مكملات القاهرة الكبرى	٢٩٠	١٠
القاهرة الكبرى	٤١١	٤٩٩

يتضح من الجدول رقم (٤) أن معظم تيارات الهجرة كانت تتجه نحو العاصمة خلال الفترتين المذكورتين، وهذا يكشف عن أن العاصمة هي أكثر المناطق جذبا للسكان نتيجة لتركز الخدمات وانحياز التنمية لصالحها بصفة عامة.

وبمقارنة هذا الوضع بما هو سائد في فترة السبعينات، يلاحظ أن الهجرة اتخذت شكلا مغايرا عما كانت عليه في فترة الستينات فبعد أن كانت الهجرة من القرية إلى المدينة أصبحت الهجرة الى خارج البلاد مطلبا أساسيا لمعظم سكان الريف، وقد كان ذلك نتيجة لأسباب عديدة من بينها:

أولا:

أن الزيادة في عدد المهاجرين من الريف إلى المدينة وحتى نهاية فترة الستينات وبداية السبعينات أدت إلى زيادة عدد سكان الأخيرة بمعدلات كبيرة للغاية، ونظرا لمحدودية هذه المدن مع زيادة عدد سكانها الناتج سواء عن الزيادة الطبيعية أو عن الهجرة الريفية الحضرية وصعوبة استيعابها لهذه الزيادة فقد أدى ذلك الى ارتفاع تكاليف، وبالتالي مستوى المعيشة فيها، مع زيادة أعباء الحياة. وقد كان ذلك دافعا لسكان القرى للبحث عن مصادر وأماكن أخرى بديلة عن المدن المصرية.

وثاني هذه الأسباب أنه كان لمتغير هيكل الملكية الزراعية في فترة السبعينات على النحو الذي سوف تعرض له الدراسة فيما بعد أثر في زيادة عدد المعدمين وأصحاب الحيازات الصغيرة، بمعنى اتساع قاعدتهم بصورة ملحوظة. وقد كان هذا دافعا قويا لدى هذه الفئات للبحث عن مصادر أخرى للدخل وفي هذا تشير إحدى الدراسات إلى أنه "نتيجة للتدني الملحوظ في نسبة الاكتفاء الذاتي من الحيازة للحائزين الفقراء عن الحيازة الحدية فإنهم يسعون الى الحد من هذه الفجوة إلى أقصى حد ممكن وذلك بالبحث عن مصادر أخرى للدخل خارج الحيازة الزراعية". هذا وتوضح الدراسة نفسها أن نسبة الدخل الذي يحصل عليه فقراء الريف من خارج الحيازة تصل الى ٥٨,٧٪ تقريبا وعلى ذلك فإن الهجرة الخارجية هي أحد المصادر الأساسية للحصول على دخل أكبر[١٤].

وعن السبب الثالث فإنه يرجع إلى تشجيع الدولة لعملية الهجرة خارج البلاد، فقد نص دستور ١٩٧١ في مادة منه على جعل الهجرة والسفر للمواطنين بمثابة حق دستوري متاح ومارس من خلال العديد من القرارات الجمهورية والوزارية.

أما السبب الرابع والأخير والذي يدخل ضمن عوامل الجذب فقد تمثل في تلك التغيرات التي طرأت على البلدان النفطية نتيجة للزيادة التي طرأت على أسعار البترول بدءا من السبعينات وبعد حرب أكتوبر، وما ترتب على ذلك من تبني هذه الدول لخطط تنموية طموحة وتزايد اعتمادها على العمالة الوافدة. هذا وقد كانت هذه الأسباب مجتمعة بمثابة نقطة انطلاق في القرية المصرية أمام صغار الحائزين والعمال الزراعيين ومن في مستواهم للهجرة إلى البلدان النفطية خاصة وان هناك إمكانية للحصول على دخل أكبر من عملهم سواء من العمل في الزراعة أو من خارجها.

وتشير بيانات الهجرة المتاحة خلال فترة السبعينات إلى ارتفاع أعداد المهاجرين من المشتغلين بالزراعة من عام لآخر، ففي حين كان عددهم حوالي ٦٢٩٤ عاملا عام ١٩٧٢ قفز هذا العدد خلال عام واحد ليصل الى ٢١٦١٩ عام ١٩٧٣[١٥]. وإذا وضعنا في الاعتبار أن معظم البلدان النفطية العربية ـ باستثناء العراق ـ لا يحتل النشاط الزراعي فيها أهمية كبيرة، وأن عدد من يسافرون من الفلاحين يعملون في غير مهنة الزراعة حتى تتاح لهم فرص العمل في مجالات أخرى كالخدمات أو البناء والتشييد فإن هذا من شأنه أن يؤثر على أعداد العاملين بالزراعة في القرية المصرية.

نخلص مما سبق إلى أن هناك اتجاها عاما في القرية المصرية منذ نهاية الستينات وحتى الوقت الراهن نحو الهجرة إما الى المناطق الحضرية، وإما إلى خارج البلاد. على أن معظم من يهاجرون هم من الطبقات الدنيا، مما يؤدي إلى إفقار القرية من الأيدي العاملة ذات الخصائص النوعية وتقليص العمل المأجور تدريجيا وتوسيع سوق الارض الزراعية بقصد تركز الأرض في مساحات كبيرة نسبيا لصالح فئة معينة هي فئة الرأسمالية.

ثانيا: أهم التغيرات التي طرأت على الملكية وعلاقات الإنتاج:

يذهب المتتبعون للمسألة الزراعية في مصر منذ ١٩٥٢ وحتى بداية السبعينات إلى أنه خلال هذه الفترة قد حدثت مجموعة من التحولات الأساسية في هذا القطاع في سياق حركة التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي التي شهدتها مصر في هذه الفترة نتيجة لقيام ثورة يوليو. وإذا كان البعض قد أشار إلى انه يصعب استخلاص ملامح محددة ومتكاملة لتطور علاقات الإنتاج في الزراعة المصرية قبل خروج ميثاق العمل الوطني ١٩٦٢[١٦] إلا أنه يمكن القول أن إصلاح الخلل الواضح في هيكل الملكية الزراعية الذي كان سائدا قبل ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ بما يقلل من الأثر السياسي لتركز الملكية الزراعية من ناحية والإقلال من القاعدة الواسعة للفلاحين المعدمين من ناحية أخرى هو أحد الملامح الأساسية في اتجاهات تطور علاقات الانتاج وهو مابدا واضحا في ظهور ثلاثة قوانين للإصلاح الزراعي، "١٩٥٢ ـ ١٩٦١، ١٩٦٩ وما يتبعها من قوانين مكملة [١٧] وتشير البيانات في هذا الصدد إلى أن القرية المصرية كانت تضم قبل صدور قوانين الاصلاح الزراعي أكثر من ١٢,٠٠٠ إقطاعي "مالك كبير" وحوالي ٢٥,٠٠٠ فلاح غني أي من يملكون أكثر من عشرة أفدنة، ومليون مالك صغير "أقل من خمسة أفدنة، ومليونين من العمال الزراعيين المأجورين[١٨].

وبصدور وتطبيق قوانين الإصلاح الزراعي قامت الدولة بالاستيلاء على المساحات التي تزيد عن الحد الأقصى للملكية وتوزيعها على الفلاحين المعدمين بحيث ينتفع كل منهم بملكية لا تقل عن فدانين ولا تزيد على خمسة أفدنة. والجدول رقم (٥) يوضح أهم التغيرات التي طرأت على عدد الملاك والمساحة في هيكل الملكية في الفترة من ١٩٥٢ ـ ١٩٦٥[١٩].

الجدول رقم (٥)

هيكل الملكية	قبل صدور قانون ١٩٥٢		بعد صدور قانون ١٩٥٢		بعد صدور قانون ١٩٦١		١٩٦٥[٢]	
	عدد الملاك ٪	المساحة ٪	عدد الملاك ٪	المساحة ٪	عدد الملاك ٪	المساحة ٪	عدد الملاك ٪	المساحة ٪
أقل من خمسة أفدنة	٩٤,٣	٣٥,٤	٩٤,٤	٤٦,٦	٩٤,١	٥٢,١	٩٤,٥	٥٧,١
٥ أفدنة فأكثر	٢,٨	٨,٨	٢,٦	٨,٨	٢,٦	٨,٦١	٢,٤	٩,٥
١٠ أفدنة فأكثر	١,٧	١٠,٧	١,٦	١٠,٧	١,١	١٠,٧	١,٩	٨,٢
٢٠ فداناً فأكثر	,٨	١٠,٩	١,٠	١٣,٦	٠,٨	١٣,٤	,٦	١٢,٦
٥٠ فداناً فأكثر	,٢	٧,٢	٠,٢	٧,٢	٠,٧	٧,٠	٠,٢	٦,١
١٠٠ فدان فأكثر	,١	٧,٣	٠,١	٧,٢	٠,٢	٨,٢	٠,١	٦,٥
٢٠٠ فدان فأكثر	٠,١	١٩,٧	٠,١	٥,٩	-	-	-	-
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

يوضح الجدول رقم (٥) تطور ملكية الأرض الزراعية في ١٩٥٢ ـ ١٩٦٥.
(١) بعد إصدار قانون الإصلاح الزراعي الثاني رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١.
(٢) بخلاف الملكيات الحكومية.

تعكس بيانات هذا الجدول أهم التغيرات التي طرأت على هيكل الملكية بعد صدور قوانين الإصلاح الزراعي والتي من أهمها ارتفاع نسبة المساحة التي تحوزها فئة أقل من خمسة أفدنة مع بقاء نسبتهم كما هي تقريبا وهذا يعني أن قوانين الإصلاح الزراعي كانت في صالح فئات الحيازة الصغيرة.

خلاصة القول أن هنالك تغييرات طرأت على الملكية وعلاقات الإنتاج في القرية المصرية في فترة الستينات نتيجة لصدور قوانين الإصلاح الزراعي وهي وان كانت تغييرات لم تصل للجوهر إلا أنها كانت بمثابة خطوة انتقالية نحو إيجاد نمط زراعي أكثر تقدما لم يكتمل بحلول السبيعنات وتحول توجه الدولة، وقد تزداد الصورة وضوحا عند مقارنة أوضاع الملكية في الستينات بتلك التي سادت في السبعينات.

فتشير البيانات المتاحة حول توزيع الملكية خلال فترة السبعينات إلى وجود تغيير واضح في هيكل الملكية الزراعية إذا ما قورنت مع بيانات عام ١٩٦٥ والجدول رقم (٦) يوضح توزيع الملكية في السنوات ١٩٦٥، ١٩٧٤[٢٠].

جدول رقم (٦) يوضح هيكل الملكية الزراعية فيما بين ١٩٦٥، ١٩٧٤.

فئة الحيازة	١٩٦٥			١٩٧٤			
	عدد الملاك	٪	المساحة بالألف فدان	٪	عدد الملاك	٪	المساحة بالألف فدان	٪
اقل من ٥أفدنة	٣٠٣٣	٩٥,١	٣٦٩٣	٥٧,١	٣١٧١,٢	٩٤,٩	٢٧٧٠	٤٩,٧
من ٥ الى ١٠أفدنة	٧٨	٢,٤	٦١٤	٩,٥	٩١	٢,٧	٦٠٥	١٠,٩
من ١٠ـ٥٠ فداناً	٦٩	٢,٢	١٣٤١	٢٠,٨	٧٠,٥	٢,١	١٢٨٤	٢٣,١
أكثر من خمسين فداناً	١٠	٠,٣	٨١٣	١٢,٦	٨,٣	,٢٤	٩١٠	١٦,٣
الجملة		١٠٠		١٠٠	١٠٠	١٠٠		١٠٠

تكشف بيانات الجدول رقم (٦) عن تناقص نسب الحائزين في فئة الحيازة أقل من خمسة أفدنة، وأيضا تناقص نسبة ما يحوزنه من الأرض. هذا بجانب ازدياد نسبة الحائزين

في الفئة من ٥لإقل من عشرة أفدنة وأيضا زيادة نسبة ما يحوزونه من الأرض مع تناقص نسبة الحائزين في فئة الحيازة من ١٠ ـ ٥٠ فداناً مع زيادة نسب ما يحوزونه بنسبة ٢,٢٪ من الأرض الزراعية بين الفترتين. كما توضح البيانات أيضا وجود تناقص طفيف نسبيا في الفئة أكثر من ٥٠ فداناً، مع زيادة في نسبة ما يحوزه أفرادها وهذا يعني ازدياد قوة الحائزين لأكثر من خمسين فداناً، الذين كان الإصلاح الزراعي بقوانينه المختلفة قد وضع حدا أقصى لما يحوزونه لا يتجاوز خمسين فدانا. كما أن الفئات الوسيطة قد ازداد نصيبها هي الأخرى من الأرض الزراعية.

أضف الى ما سبق أن تناقص نصيب صغار الحائزين من الأرض الزراعية تكشف عن توجهات فترة السبعينات ونمط الانتاج السائد فيها والذي يتجه نحو إفقار الفقراء من جانب وتراكم الأصول التي يحوزها كبار الحائزين. وفي هذا الصدد تكشف البيانات التقديرية عن زيادة عدد الأسر المعدمة في الريف المصري منذ عام ١٩٦٥ وحتى عام ١٩٧٢. ففي عام ١٩٦٥ بلغ تقدير الأسر المعدمة الفا ومائتين وثمانية بعد المليون، بينما ارتفع الى ألف وأربعمائة وخمس وعشرين بعد المليون سنة ١٩٧٠ ثم الى ألف وخمسمائة وواحد وثلاثين بعد المليون سنة ١٩٧٥.

والجدير بالذكر أنه بالنسبة للأرض التي تم استصلاحها ثم توزيع ما نسبته ٥٥٪ ويبلغ ٣٢٨,٢ ألف فدان وأما الباقي فقد أعطي لشركات سيدخل المال الخاص الأجنبي فيها خاصة بعد زيادة الحد الأقصى لملكية هذه الأرض بناء على القوانين الجديدة، والتي تصل إلى ثلاثمائة فدان للعائلة[٢٣] هذا بالإضافة إلى أن الأرض الزراعية اصبحت سلعة رأسمالية وموضوعا للإيجار ففي العام الزراعي ١٩٦٧/٦٦ استأجر الحائزون لخمسة أفدنة فأكثر ١,٢ مليون فدان بجانب حيازاتهم الأصلية، بينما ارتفع هذا العدد حتى العام الزراعي ١٩٧٥/٧٤ لتصل نسبة الأرض المؤجرة ٤٢,٤٥٪ من جملة الأرض الزراعية استؤجر منها ٨١,٥٪ إيجاراً نقديا[٢٣].

خلاصة ما سبق أن هيكل الملكية وعلاقات الإنتاج في فترة السبعينات اختلفت اختلافا واضحا عما كانت عليه في فترة الستينات. فبعد أن كان الاتجاه هو إعادة توزيع الملكية لصالح صغار الفلاحين أصبح في السبعينات لصالح كبار الفلاحين، وكأن النمط الذي ساد في هذه الفترة كان يهدف إلى القضاء على كل ما أرساه الإصلاح الزراعي من أسس وقواعد وعلاقات، وهذا يعني أن إعادة توزيع الملكية في القرية المصرية في السبعينات اتجه نحو تدعيم العلاقات الرأسمالية فيها، بل أكثر من هذا ان نمط الانتاج الذي ساد في تلك الفترة ساعد هذه العلاقات على السيطرة والانفراد بوسائل الإنتاج في الوقت الذي بدأت فيه القوانين تتجه نحو تركز الملكية في فئة محدودة من الرأسمالية.

ومما يدعم ذلك أن نصيب ما تحوزه فئة من ١٠ ـ ٥٠ فداناً بلغ ٨, ٢٠٪ من الأرض الزراعية سنة ١٩٦٥ بينما ارتفع هذا العدد ليصل الى ١, ٢٣٪ عام ١٩٧٤. كما ازداد نصيب ما تحوزه الفئة التي تحوز أكثر من ٥٠ فداناً من ٦, ١٢٪ عام ١٩٦٥ الى ٣, ١٦٪ عام ١٩٧٤ وهذا يعني المزيد من التركيز على حساب صغار الحائزين منهم.

ثالثا: بعض التغيرات التي طرأت على التركيب المحصولي كدلالة على توجه الاستثمار.

يعد التركيب المحصولي مؤشرا على توجهات الاستثمار في الزراعة، ويمكن أن يكشف ولو بطريق غير مباشر عن العلاقات الإنتاجية في الزراعة المصرية، وفي هذا الصدد تشير البيانات إلى أن هناك اتجاهاً متزايداً إلى زراعة محاصيل الخضر والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية وهي تعد محصولات رأسمالية. فطبقا لبيانات التعداد الزراعي الرابع لعام ١٩٦١ تبين أن المساحات المزروعة بالخضر والفواكه تتزايد مع تزايد حجم الحيازة، وذلك لحاجة هذه لمحاصيل إلى توفير نفقات أكثر من المحاصيل التقليدية، وكذلك إلى استثمارات كبيرة لمحاصيل الفاكهة[٢٤].

وإذا ما تم مقارنة هذا الوضع بما هو سائد في فترة السبعينات يلاحظ أن هناك ارتفاعا في مساحة الأرض المزروعة فاكهة من ١٣١ ألف فدان سنة ١٩٦٠، لتصل الى ٢٤٤ الف فدان سنة ١٩٧٠ ثم إلى ٣٣٨ ألف فدان في عام ١٩٨٧ أي ما نسبته ٣٪ من الأرض الزراعية كما ارتفعت مساحا الأرض المزروعة بالنباتات الطبية والعطرية من ثلاثة آلاف فدان سنة ١٩٦٠ إلى ١٥ ألف عام ١٩٧٠ لتصل إلى ٦٤ ألفا عام ١٩٧٨ بنسبة ٥, ٪ من إجمالي الأرض الزراعية[٥].

تكشف هذه البيانات عن أنه إذا كانت هناك تغييرات حدثت في التركيب المحصولي في الزراعة المصرية في فترة الستينات في اتجاه التركيز على المحصولات غير التقليدية، فإن هذه التغيرات قد وصلت إلى ذروتها في فترة السبعينات مما يؤكد الاتجاه السريع نحو التكيف الرأسمالي خاصة إذا وضعنا في الاعتبار ان التوسع في زراعة هذه المحاصيل كان من نصيب أغنياء ومتوسطي الحائزين.

حقيقة الأمر ان الاتجاه نحو زراعة المحاصيل غير التقليدية من قبل هاتين الفئتين يرجع إلى الارتفاع في عائد الفدان من هذه المحاصيل "الخضر والفواكه والنباتات الطبية" بالمقارنة بالمحاصيل النقدية التقليدية مما يعطيهم فرصا أكثر وحرية أكبر في الاستثمار، ويمكن التدليل على ذلك من خلال توضيح متوسط دخل الفدان.

الجدول رقم (٧)

المحصول	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	المتوسط
أ ـ المحاصيل النقدية التقليدية				
١ ـ القطن	١٨٤	١٧٩	٢٣٢	١٩٨
٢ ـ الأرز	١٧٢	١٣٢	١٥٧	١٣٤
٣ ـ القصب	٢٩٣	٢٧٠	٣٠١	٢٨٨
ب محاصيل الخضر				
١ ـ الطماطم	٤٠١	٤٧٧	٤٨٣	٤٥٤
٢ ـ البطاطس	٧٤٧	٤٤٦	٤٩٠	٥٦٢
٣ ـ الكوسة	٣٢٠	٢٣٥	٤٠٤	٣٥٣
جـ ـ محاصيل الفاكهة				
١ ـ البرتقال	١٩٢	٢٢٤	٣٢٢	٢٤٦
٢ ـ العنب	٧٥٥	٤٣٦	٥٤٤	٥٧٨
٣ ـ المانجو	٤٤٣	٢٨٦	٤٩١	٤٠٥

يوضح جدول رقم (٧) متوسط دخل الفدان بالجنيه من أهم المحاصيل النقدية والتقليدية ومحاصيل الخضر والفواكه في الفترة من ١٩٧٦ ـ ١٩٧٨.

تكشف بيانات هذا الجدول عن العائد الكبير الذي تحققه الخضر والفاكهة بالمقارنة بالمحاصيل النقدية مما يفسر التوسع في مساحتها.

هذا ويوضح الجدول رقم (٨) تطور أهم المحاصيل النقدية والتقليدية ومحاصيل الخضر والفواكه الرئيسية في الفترة من ١٩٧١ ـ ١٩٧٨.

الجدول رقم (٨)

المحصول	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	٪ في السنة ٧١ الى ١٩٧٨
أ ـ المحاصيل النقدية التقليدية				
١ ـ القطن	١٥٢٥	١٤٢٣	١١٨٩	٧٨
٢ ـ الأرز	١١٤٨	١١٣٩	١٠٣١	٩٠
٣ ـ القصب	١٩٣	٢٤٩	٢٤٨	١٢٨
ب ـ محاصيل الخضر				
١ ـ الطماطم	٢٤٧	٢٩٣	٣١١	٢٢٦
٢ ـ البطاطس	٦٦	١٥٢	١٢٨	١٩٤
٣ ـ الكوسة	٤٧	٥١	٥٥	١١٧
جـ ـ محاصيل الفاكهة				
١ ـ البرتقال	١١٩ـ١١٥	١٥٩	١٣٤	
٢ ـ العنب	٢٤	٤٨	٥٠	١٤٧
٣ ـ المانجو	٢٥	٢٥	٢٧	١٠٤

يوضح جدول رقم (٨)تطور مساحات أهم المحاصيل النقدية والتقليدية ومحاصيل الخضر والفواكه الرئيسية في الفترة من ١٩٧١ ـ ١٩٧٨. بالألف فدان.

تكشف بيانات هذا الجدول عن أنه في الوقت الذي تناقصت فيه وبصورة واضحة مساحة الأرض المزروعة بمحاصيل (القطن والأرز) بنحو ٤٥ ألف فدان، زادت مساحة الأرض المزروعة بمحاصيل الخضر والفواكه بمقدار ١٦٨ ألف فدان[٢٦].

هذا وقد كان لعدم تدخل الدولة بصورة محددة في تسويق المحاصيل غير التقليدية في فترة السبعينات أثر في التوسع في هذه المحاصيل خاصة وأن تسعيرتها تخضع لقوانين العرض والطلب أكثر مما تخضع لتحكم الدولة في تحديد السعر. في الوقت الذي تلزم فيه الدولة مزارعي المحاصيل التقليدية بأسعار محددة.

على أن المهم في الأمر أن الاتجاه نحو زراعة هذه المحاصيل قد أدى إلى زيادة حدة الفوارق في الدخول بين المنتجين حسب فئاتهم وشرائحهم الحيازية بمعدل أكبر من الفارق

في هيكل الحيازة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حدة وسوء توزيع الدخل بين الفئات الحيازية. وهذا من بين ما يدعم شيوع النمط الرأسمالي في فترة السبعينات في القرية المصرية.

رابعا:

أهم التغيرات التي طرأت على التركيب الطبقي في القرية المصرية:

سبقت الإشارة في الدراسة الراهنة في سياق تحديد الملامح العامة للنمط الانتاجي السائد في القرية المصرية في السبعينات إلى أنه نمط رأسمالي تجاري تابع، بعد أن كان النمط السائد في فترة الستينات هو نمط رأسمالية الدولة الوطنية، ولما كانت الطبقات تتحدد أساسا في ضوء النمط الإنتاجي داخل التكوين الاجتماعي الاقتصادي في فترة تاريخية معينة من خلال الموقع من ملكية وسائل الإنتاج، والموقع من التقسيم الاجتماعي للعمل، وأنماط الممارسات والوعي الطبقي[٢٧] فإنه في ضوء هذه المحددات يمكن القول أنه منذ الخمسينات وحتى الوقت الراهن توجد جماعات طبقية أساسية في القرية المصرية تتمثل في:

أ ـ جماعة كبار الحائزين.

ب ـ جماعة متوسطي الحائزين.

جـ ـ جماعة صغار الحائزين.

د ـ طبقة العمال وبداخلها: العمال الأجراء عمال التراحيل وعمال الخدمات.

تلك هي التحديدات العامة للفئات والمجموعات الطبقية في القرية المصرية، وسوف يتم استطلاع أهم التغيرات التي طرأت عليها من خلال مقارنة اوضاع كل منها عبر الحقيقتين المذكورتين.

١ـ جماعة كبار الحائزين:

وهم من يحوزون ٥٠ فدانا فأكثر. وقد تعرضت هذه الجماعة الطبقية إلى عديد من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في فترة الستينات تجاهها، وقد تمثلت هذه الإجراءات في صدور عدة قوانين، من بين أهمها تلك التي نصت على تحديد ملكيات أصحاب هذه الجماعة، فالقانون الأول والذي صدر في سبتمبر ١٩٥٢ حدد الملكية الزراعية بمائتي فدان، كما حدد العلاقة بين المالك والمستأجر، وقدر الإيجار السنوي بسبعة أمثال الضريبة[٢٨]. وفي يوليو ١٩٦١ صدر القانون رقم ١٢٧ الذي قضى بأنه لا يجوز لأي فرد أن يملك من الأرض الزراعية ما يزيد عن مائة فدان. كما حددت ملكية الفرد في يوليو سنة ١٩٦٩ بحد أقصى قدره خمسون فدانا[٢٩].

أضف إلى ماسبق أنه كانت هناك اتجاهات نحو تقليل استغلال هذه الطبقة لفئة صغار المستأجرين والعمال. فقانون الإصلاح الزراعي الأول اهتم بتحسين العلاقة بين

المالك والمستأجر في الزراعة المصرية، من خلال تحديده للقيمة الإيجازية، مع ضمان استمرار هذه العلاقة حسب رغبة المستأجر، بحيث لا تقل عن ثلاث سنوات تجدد بصورة دورية[٣٠] هذا بجانب تحديد حد أدنى لأجر العمل الزراعي ٢٥ قرشا لمنع استغلال هذه الجماعة لطبقة العمال.

والجدول رقم (٩) يوضح أهم التغيرات التي طرأت على أوضاع هذه الجماعة الطبقية خلال فترة الستينات[٣١].

هيكل الملكية	قبل عام ١٩٥٢		بعد صدور قوانين عام ١٩٥٢		بعد صدور قوانين ١٩٦١		١٩٦٥	
	٪ تعدد الملاك	٪ المساحة	٪ تعدد الملاك	٪ المساحة	٪ تعدد الملاك	٪ المساحة	٪ تعدد الملاك	٪ المساحة
٥٠ فداناً	٢،	٧,٢	,٢	٧,٢	,٢	٧,٠	,٢	٦,١
١٠٠ فداناً	,١	٧,٣	,١	٧,٢	,٢	٨,٢	,١	٦,٥
٢٠٠ فأكثر	,١	١٩,٧	,١	٥,٩	-	-	-	-
جملة الجماعة الطبقية لاجمالي الحائزين	,٤	٣٤,٢	,٤	٢٠,٣	,٤	١٥,٢	,٣	١٢,٦

تكشف بيانات جدول رقم (٩) أن ٤,٪ من حائزي هذه الجماعة كانوا يحوزون ٣٤,٢٪ من الأرض الزراعية قبل ١٩٥٢ وبصدور قوانين الإصلاح الزراعي ١٩٥٢، ١٩٦١ أصبح ٣,٪ يحوزون ١٢,٦٪ من الأرض الزراعية.

وبمقارنة هذا الوضع بما هو سائد في حقبة السبعينات يلاحظ أن توجهات الدولة الأساسية تسير في اتجاه تدعيم مصالح هذه الجماعة الطبقية. ويمكن التدليل على ذلك من خلال ما يلي:

أولا: زيادة نسب ما تحوزه هذه الجماعة من الأرض الزراعية. حيث تشير البيانات في هذا الصدد إلى وجود تناقص في نسبة فئة من يحوزون أكثر من ٥٠ فداناً مع زيادة في نسبة ما يحوزونه من أرض زراعية. فقد بلغت نسبة هذه الجماعة الطبقية في سنة ١٩٦٥ ٣,٪ كانوا يملكون ١٢,٦٪ من الأرض الزراعية بينما انخفضت نسبة الملاك في هذه الفئة إلى ٢٤,٪ في حين ان نصيبهم من المساحة ارتفع إلى ١٦,٣٪ من الأرض الزراعية[٣٣].

هذا بجانب زيادة مساحة الأرض المزروعة بمحصولات رأسمالية في مقدمتها

الفاكهة والخضروات والنباتات الطبية والعطرية، وأن هذا التوسع كان من نصيب أغنياء ومتوسطي الحائزين، كما سبقت الإشارة في هذه الدراسة.

ثانيا: تعكس التشريعات التي صدرت خلال فترة السبعينات توجهات الدولة نحو تدعيم أوضاع هذه الجماعة الطبقية وقد يفيد هنا عرض لبعض القوانين التي يمكن أن تدلل على ذلك:

١ـ وفقا للقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤٪ والذي نص على إعادة الأراضي التي تم الاستيلاء عليها من قبل الحكومة والتي لم توزع أو لم يجر التصرف فيها إلى ملاكها الأصليين، وتلى ذلك "فتوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة" في ١٩٧٧/٢/٩ والذي أكد على بطلان إجراء فرض الحراسة وقانون ٦٩ لسنة ١٩٦٤ ومنذ عام ١٩٨٠ بدأت المحاكم تحكم لصالح الخاضعين للحراسة باستعادة أراضيهم[٣٣].

٢ـ فيما يتعلق بالقانون رقم ٩٦٧ والخاص بإعادة تنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين يلاحظ ان القانون سعى إلى حماية مالك الأرض الزراعية من تحمل آثار التضخم التي كثفتها التبعية الاقتصادية فضلا عن إعطائه فرصا أفضل للمالك كما أدخل هذا القانون تعديلا قضى بجواز الاتفاق بين المالك المستأجر على تحويل الإيجار النقدي إلى إيجار بالمزارعة بعد أن كان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ لا يجبر ولو بموافقة المستأجر[٣٤] وهذا يعني أن هناك فرصة للمالك للضغط على المستأجر أكثر من تلك التي للمستأجر في الحصول على حقه مما يخدم مصلحة المالك أي أن تكون حيازة الأرض له هو.

٣ـ في ١٩٧٨/٧/١٢ صدر القانون رقم (٤١) لسنة ١٩٧٨ والذي نص على تعديل أحكام القانون ١١٣ لسنة ١٩٣٩ والخاص بضريبة الأطيان الزراعية بقصد رفع القمية الأيجارية للأراضي الزراعية خلال العام الزراعي ٧٨/٧٩ بنصف الزيادة فقط على أن تسري القيمة الإيجارية بالكامل اعتبارا من العام ٧٩/١٩٨٠[٣٥]. وهذا يعني أن القانون يقف بجانب المالك الكبير وكأنه هو الذي يعاني من ارتفاع الاسعار والتضخم.

٤ـ إلغاء لجان فض المنازعات التي كانت تفصل في القضايا داخل الجمعية التعاونية بين المالك والمستأجر وتحويل الأمر للقضاء العادي والذي يعني بالنسبة للمستأجر محدود الدخل إجراءات طويلة، ومحاكم ابتدائية واستئنافية، ونقض ومصروفات، وتوكيل محامي، وسفر إلى المدينة أكثر من مرة مما قد يؤدي إلى استسلامه وفوز المالك بكل شيء.

٥ـ إعفاءات للمزارعين أصحاب الزراعة الرأسمالية تشجيعا لهم، وإعادة لتوزيع

الدخل الزراعي لصالحهم. وقد قننت هذه الإعفاءات بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ الذي نشر بالجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٧/٢٠[٣٦] وهو القانون الذي سعى الى مايلي:

أ ـ إبقاء مبدأ عدم فرض ضريبة نوعية على الدخل الناتج من الاستغلال الزراعي بصفة عامة.

ب ـ استثناء تسري ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على الاستغلال الزراعي من المحاصيل البستانية مثل حدائق الفاكهة المنتجة إذا تجاوزت ثلاثة أفدنة ومن نباتات الزينة العطرية إذا تجاوزت المساحة فدانا ومن مشاتل المحاصيل البستانية أيا كانت المساحة المزروعة وهذا يعني حرمان التنمية من مصدر تمويل هام يتمثل في الضرائب ويستفاد من توجيهه لصالح من يملك أكثر، مما يعني توجيه هذه القوانين لصالح هذه الجماعة الطبقية.

٦ـ جواز طردهم للمستأجرين وإعادة استيلائهم على الأرض الزراعية.

٧ـ الحد من نشاطات الجمعيات التعاونية وإنشاء بنوك القرى والتي تعني قوانينها أن القروض لا تعطي إلا بضمان مالي أو عقاري وهذا ما لا يتوفر مع هذه الجماعة الطبقية.

٢ـ جماعة متوسطي الحائزين:

وهم من يحوزون من خمسة أفدنة إلى أقل من ٥٠ فداناً وتتضمن بداخلها الفئات التي تحوز من ٥ ـ أقل من ١٠ أفدنة ومن ١٠ ـ ٢٠ فداناً، ومن ٢٠ ـ ٥٠ فداناً هذا وقد بلغت نسبة من يحوزون في هذه الفئات مجتمعة في سنة ١٩٥٢ ٣—٥٪ يملكون ٤,٣٠٪ من الأرض الزراعية. وبتطبيق قوانين الإصلاح الزراعي حدثت تغييرات في الفئات التي تدخل تحت شريحة من ٢٠ ـ ٥٠ فداناً إذ ازداد عدد الملكيات المتوسطة في هذه الشريحة من ٠,٨٪ سنة ١٩٥٢ قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي الأول إلى ٠,٩٪ سنة ١٩٦٥. كما ازدادت مساحة الأرض التي يحوزونها من ١٠,٩٪ إلى ١٢,٦٪ من الأرض الزراعية في نفس السنوات[٣٧]. ويمكن تفسير نمو عدد ومساحة هذه الملكيات في ضوء قوانين الإصلاح الزراعي التي وضعت حداً أقصى للملكية مما أضطر كبار الملاك إلى التخلص من الأراضي الزائدة عن الحد الأقصى المسموح به.

والجدير بالذكر أن الفئات الأخرى من الحيازات المتوسطة ومن يملكون خمسة إلى أقل من عشرة أفدنة، و من ١٠ ـ ٢٠ فداناً ظلت كما هي سواء في العدد أو المساحة بعد تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي وهي تعد من أكثر الفئات التي استفادت من التيسيرات الزراعية وذلك من خلال حصولهم علي نسب كبيرة من القروض في الوقت الذين ما طلوا في سدادها.

أما في السبعينات فيمكن القول أن هذه الفئات أصبحت من كبار الحائزين، وقد تم ذلك من خلال شرائها لأراضي جديدة إما زيادة عن الحد الأقصى المسموح به، أو عن طريق بيعها لأجزاء من أراضيها للعائدين من البلاد العربية، مما أدى ـ إلى زيادة دخلها نتيجة لارتفاع أثمان الأرض. وتشير البيانات إلى زيادة نسبة الحائزين في الفئة من ٥ لأقل من عشرة أفدنة وأيضا زيادة نسبة ما يحوزونه من الأرض ففي سنة ١٩٦٥ بلغت نسبة الحائزين ٢,٤ يحوزون ٩,٥٪ من الأرض الزراعية في حين ارتفعت النسبة لتصل إلى أن ٢,٧٪ من الحائزين يحوزون ١,٩٪ من الأرض الزراعية سنة ١٩٧٤.

كما تشير البيانات أيضا إلى تناقص الحائزين في فئة الحيازة من (١٠ ـ ٥٠ فدانا) مع زيادة نسبة ما يحوزونه من الأرض فيما بين ١٩٦٥، ١٩٧٤ فبينما بلغت النسبة في سنة ١٩٦٥ ٢,٢٪ كانوا يملكون ٢٠,٨٪ من الأرض الزراعية. أصبحت النسبة في سنة ١٩٧٥ ٢,١٪ من الحائزين يحوزون ٢٣,١٪ من الأرض الزراعية[٣٨].

على أن ارتفاع نسبة الأرض التي تحوزها هذه الجماعة الطبقية جعلتها تقترب من جماعة كبار الحائزين مما يؤدي إلى تمتعها بكافة التشريعات التي صدرت في السبعينات وهذا ما يدعم موقفها ويكشف عن توجهات هذه الفترة.

٣ـ جماعة صغار الحائزين:

وهي التي تحوز أقل من خمسة أفدنة ، وقد تغيرت أوضاعها تغيرا نسبيا في فترة الستينات مقارنة بما كان سائدا قبل ١٩٥٢ وذلك نتيجة لتطبيق قوانين الإصلاح الزراعي، إذ تم توزيع الأراضي الزراعية، والتي تم الاستيلاء عليها بموجب هذه القوانين. وتشير البيانات إلى أن نسبة حائزي هذه الفئة قبل صدور قوانين الإصلاح الزراعي كانت ٩٤,٣٪ يحوزون ٣٥,٤٪ وأصبحت نسبتهم بعد صدور هذه القوانين ٩٣,٤٪ يحوزون ٤٦,٦٪. وفي سنة ١٩٦٥ أصبحت نسبة الحائزين في نفس الفئة ٩٤,٥٪ بينما ارتفعت المساحة التي يحوزونها إلى ٥٧,١٪[٣٩].

أما في السبعينات فمن الملاحظ وجود تناقص في مساحة الأرض التي تحوزها هذه الفئة، فقد انخفضت نسبة الأرض التي تحوزها من ٥٧,١٪ سنة ١٩٦٥ إلى ٤٩,٧٪ سنة ١٩٧٥ في الوقت الذي ظلت فيه نسبة الملاك كما هي تقريبا[٤٠].

ومما تجدر الإشارة إليه القوانين الزراعية التي صدرت خلال السبعينات أخذت في معظمها اتجاها ضد مصالح هذه الفئة فكما سبقت الإشارة في الدراسة الراهنة سعت معظم القوانين إلى حماية كبار الحائزين على حساب صغار الفلاحين إذ قضي القانون رقم ١٩٦٧

والخاص بإعادة تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر بجواز الاتفاق بينهما على تحويل الإيجار النقدي إلى إيجار بالمزارعة، وهذا يعني أن الفرصة متاحة للمالك أكثر مما هي متاحة للمستأجر خاصة حائزي هذه الفئة مما يؤدي الى أن تكون الأرض من نصيب كبار الحائزين هذ بالإضافة إلى قوانين أخرى تدعم في معظمها موقف كبار الحائزين وتقويه على حساب حائزي هذه الفئة. كما أن إلغاء لجان المنازعات كانت من بين القرارات التي صدرت في فترة السبعينات والتي كان لها تأثيرها السيء على حائزي هذه الفئة لما تتطلبه من إجراءات لن يقدر عليها إلا كبار الحائزين . أضف إلى ذلك إنشاء بنوك القرى لتقوم ببعض وظائف الجمعيات التعاونية، وهذه البنوك تخدم كبار ومتوسطي الحائزين، على حساب هذه الفئة خاصة، ما يتعلق بان القروض لا تعطى إلا بضمان مالي، وعقاري، وهذا ما لا يتوفر إلا مع هاتين الفئتين.

يتضح مما سبق أنه بعد أن كانت توجهات الدولة نحو صغار الحائزين في فترة الستينات أصبحت في السبعينات وبعد صدور القوانين الخاصة بهذه الفترة وما تبعها من تحولات اقتصادية في هيكل الملكية الزراعية تتجه نحو زيادة الإفقار النسبي لصغار الحائزين.

٤ـ طبقة العمال:

وتشمل العمال الزراعيين وعمال الخدمات وعمال التراحيل. وأصحاب هذه الطبقة من المعدمين الذين لا يملكون وسيلة للعيش سوى بيع قوة عملهم لمواجهة متطلبات الحياة في أدني درجاتها، وهم يخضعون لقوانين العرض والطلب في إطار سوق العمل المأجور.

وبالرغم من ندرة البيانات الإحصائية حول هذه الطبقة إلا أن إحدى الدراسات استطاعت أن تقدم بعض التقديرات الأولية لعدد الأسر المعدمة، والتي تعرف على أساس أنها التي لا تمتلك أرضا ولا تستأجرها.

وتشير هذه الدراسة إلى أن هناك حقيقة أساسية تبرزها هذه التقديرات مؤداها أن ثمة هبوطا مضطردا في الرقم المطلق للأسر المعدمة في الريف المصري منذ ١٩٥٢ وحتى منتصف الستينات، أما في الفترة من ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠ فقد شهدت زيادة جديدة في العدد المطلق لهذه الأسر. ففي الوقت الذي كان فيه عدد الأسر المعدمة في سنة ١٩٥٢ وبعد صدور قوانين الإصلاح الزراعي مليوناً ومائتين وسبعة عشر ألفا انخفض هذا العدد ليصل إلى مليون وثمانمائة وخمسة وعشرين ألفا وعاد ليرتفع مرة اخرى في سنة ١٩٧٠ ليصل إلى مليون وألف ومائتين وتسعة وسبعين أسرة[٤١].

هذا وسوف يتم التركيز هنا على أهم التغيرات التي طرأت على فئة العمال الزراعيين الأجراء على أساس أنهم يمثلون النسبة الأكبر من إجمالي قوة العمل الزراعية، كما أنهم يعملون بالزراعة بشكل مباشر مقابل أجر يتحدد بين العامل وصاحب العمل.

بلغت نسبة العمال الزراعيين في سنة ١٩٦٦ ٧, ٤٠٪[٤٢] بينما انخفضت هذه النسبة لتصل إلى ٧, ٣٦٪ سنة ١٩٧٦ بالنسبة لإجمالي قوة العمل في الريف[٤٣].

وعن أوضاع هذه الجماعة الطبقية في الستينات يمكن القول أن قوانين الإصلاح الزراعي تضمنت مواد تنص على وضع حد أدنى لأجر العامل الزراعي لمنع استغلال كبار الحائزين لهم بجانب إنشاء نقابات لهم بقصد حماية حقوقهم. كما أمكن توفير قدر لا بأس به من الخدمات الصحية والتعليمية مما يؤدى إلى توجيههم نحو تعليم أبنائهم.

أما في السبعينات فقد واجهت هذه الجماعة الطبقية نتيجة لتحول توجه الدولة نحو سياسة الانفتاح الرأسمالي، والتي تجبر صغار الحائزين والذين يحوزون حيازات قزمية لا تكفي لحفاظهم على ضرورات الحياة، على بيع عملهم لسوق العمل. وما صاحب ذلك من أزمات خاصة ما يتعلق بارتفاع الأسعار والسلع المستوردة بصفة خاصة مما دفع بهذه الفئة إلى الهجرة إلى البلدان النفطية بعد أن فتحت الدولة أبوابها للهجرة خارج البلاد وقد أثر ذلك على العرض منهم في سوق العمل مما أدى إلى ارتفاع أجورهم حتى وصلت الى ستة جنيهات يوميا.

على أن هجرة العمال الزراعيين تعد من بين أهم التغيرات التي حدثت في السبعينات ومنذ منتصفها بالنسبة لهذه الجماعة الطبقية. وتكشف إحدى الدراسات عن أن هجرة عمال الزراعة إلى البلدان العربية أدت إلى عدة أمور من بينها تقليص العمل المأجور في الزراعة تدريجيا، وتوسيع بيع الأرض الزراعية، والمضاربة عليها توطئة لإعادة تركز الأرض في مساحات كبيرة نسبيا تسمح بنمو البورجوازية الزراعية. وهذا ما بينته بيانات الحيازات المتوسطة والكبيرة في سياق الحديث عنها في الدراسة الراهنة. هذا بجانب تأثير هذه الهجرة على بنية هذه الجماعة الطبقية حيث جعلتها أكثر تفتتا وأكثر تمايزا مما يؤثر مستقبلا على وحدة وجودها الاجتماعي وبالتالي على وعيها[٤٤] ولعل أخطر ما يمكن ان تصل اليه الدراسة ولو بشكل افتراضي هو ان هذه الجماعة من أكثر الجماعات إصابة بالتهميش والتباين نتيجة للانفتاح للهجرة النفطية، ونقصد بالتهميش هنا ان العمل الزراعي قد لا يكون العمل الأساسي لنسبة كبيرة منها، مما سيكون له انعكاسات على العلاقات الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي في الريف المصري.

تلخص الدارسة مما سبق، خاصة ما يتعلق بالتغيرات التي طرأت على التركيب الطبقي

في القرية المصرية، إلى أن معظم القوانين الي صدرت في فترة الستينات كانت تسير نحو تدعيم المعدومين والعمال الأجراء وصغار الحائزين، في حين أن التي صدرت في السبعينات كانت أكثر انحيازا نحو كبار الملاك او المستثمرين الرأسماليين في الزراعة وهذا ما يعكس توجه كل على حده.

خامسا: بعض التغيرات التي طرأت على القيم في القرية المصرية.

تتحدد القيم في المجتمع بإطار التكوين الاجتماعي الاقتصادي، ونمط الإنتاج السائد في مرحلة تاريخية معينة، وما يحويه هذا النمط من علاقات إنتاجية. وإذا كانت الدراسة الراهنة قد سبق وأشارت إلى أن النمط الانتاجي الذي ساد في حقبة السبعينات في المجتمع المصري هو نمط رأسمالي تابع فلابد أن يفرز هذا النمط فيما اجتماعية تعبر عنه. وفي هذا الصدد تشير إحدى الدراسات إلى وجود مجموعة من القيم الاجتماعية سادت خلال السبعينات ولا تزال في المجتمع المصري، وهي تحث على:[٤٥]

١ـ الكسب السريع والسهل وليس العمل المنتج وبذل الجهد فيه.
٢ـ الاستهلاك وليس على الادخار والاستثمار.
٣ـ الاهتمام باللحظة الراهنة وليس الاهتمام بالمستقبل البعيد والتخطيط له.
٤ـ تقدير المنتجات الأجنبية المستوردة واحتقار المنتجات المحلية.
٥ـ الهروب من مواجهة الواقع والتصدي لتغييره عن طريق الهجرة مثلا.
٦ـ اقتناء الأشياء وليس تنمية المواهب والقدرات، فالإنسان يقدر حسب ما يقتنيه وليس حسب ما يتمتع به من إمكانيات عقلية وخلقية.
٧ـ اللامبالاة والسلبية وليس القدرة على ابتكار الحلول والإبداع.
٨ـ اللاعقلانية وليس العقلانية.
٩ـ استباحة وإهمال الملكية العامة لحساب الملكية الخاصة.
١٠ إعلاء المصلحة الشخصية على المصلحة القومية الوطنية.

وإذا كانت هذه هي القيم التي سادت في المجتمع المصري في حقبة السبعينات فإنها تنعكس على قطاعاته المختلفة والتي من بينها القرية المصرية. فبعد أن كانت قيمة العمل الزراعي المنتج وقيمة الأرض، من أهم القيم السائدة في الستينات وما قبلها في القرية المصرية فقد اتجهت هذه القيم في السبعينات نحو الاستهلاك والفردية واللامبالاة والسلبية.

وتكشف الدراسات المتاحة حول القيم في القرية المصرية في فترة الستينات عن أن القيم الأساسية في القرية كانت تدور حول الأرض والأولاد. فالأرض لها قيمة عظمى لأنها

"مصدر للحياة" والعمل المنتج فيها هو النشاط الأول والقيمة العليا العامة، ولذلك كان يقاس مركز العائلة بما تملك من أرض ومقدار ما يبذل فيها من عمل، وكلما ازداد انشغال الفرد بالعمل الزراعي المنتج كلما زادت قيمته في العائلة وفي المجتمع (١٤٦).

ولأن التوجه في الفترة الناصرية كان نحو الطبقات العريضة من العمال والفلاحين وما ارتبط بذلك من مجانية التعليم وحق العمل وبعض صور المشاركة، وقوانين العمل، وقوانين التأمينات وتسعير السلع الأساسية. فقد صاحب ذلك وجود قيم تعلي من شأن العمل المنتج وتعلي من قيمة التعليم بوصفهما أساليب جوهرية لإحداث الحراك الاجتماعي في المجتمع. وبمقارنة هذه الوضع بما ساد في فترة السبعينات يلاحظ أن القيم المسيطرة في القرية المصرية تتجه في معظمها نحو الاستهلاك أكثر ما تتجه نحو الإنتاج، فعلى سبيل المثال تتجه طبقة كبار الحائزين نحو النشاط الزراعي غير النباتي كتربية الماشية والاتجار فيها وفي مخرجاتها اللبنية ونشاطات المناحل وما شابهها واستغلال أزمة الإسكان في المدن والاتجار في المواد التموينية بالريف خاصة الشاي والسكر والسجاير، واستغلال العمل سواء المأجور في الزراعة والسطو على فائض قيمة كدح العمال في الأرض الزراعية سواء من خلال الإيجار بالمشاركة أو بالزراعة أو تشغيل العمال بأجر نقدي أو عيني.

علي أن من أهم وسائل الحراك الاجتماعي في القرية المصرية بالنسبة لصغار الحائزين والعمال الزراعيين تمثلت في فترة السبعينات في الهجرة الى البلاد العربية مما ادى إلى تقليص العمل المأجور في الزراعة تدريجيا وتوسيع سوق بيع الأرض الزراعية كما سبقت الإشارة في الدراسة الراهنة.

ومن ناحية أخرى كان لهجرة الذكور من العمال وصغار الحائزين أثره في خروج المرأة إلى العمل وإدارة شئون الأسرة الاقتصادية والاجتماعية في غيبة الرجل مما أثر في القيم التي كانت تشكل النظرة الاجتماعية إلى المرأة.

خاتمة واستخلاصات

سبقت الإشارة في مقدمة الدراسة الراهنة إلى ان هناك دراسات سابقة أجريت حول القرية المصرية، إلا أنها في معظمها لم تعتمد على بيانات امبريقية واقعية، هذا من ناحية، ولأن الدراسة الراهنة يمكن أن تصنف كدراسة استطلاعية من ناحية أخرى فإن الاستخلاصات التي توصلت اليها الدراسة يمكن أن تكون إطارا يساعد على صياغة عدد من الفروض التي تحتاج الي اختبار، من خلال عدد من الدراسات الميدانية، ويمكن إيجاز أهم هذه الاستخلاصات على النحو التالي:ـ

أولا: شهدت القرية المصرية مجموعة من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية أثرت في بنيتها الاجتماعية نتيجة لتحول النمط الإنتاجي السائد فيها من نمط رأسمالية الدولة الوطنية إلى نمط رأسمالي تجاري تابع، وقد ترتب على ذلك انتقال القرية من كونها منتجة إلى قرية مستهلكة، ومن الدلائل على ذلك:

أ ـ توجه العاملين بالزراعة في القرية المصرية نحو الأنشطة الخدمية، والهامشية، أكثر من اتجاههم إلى الانشطة الإنتاجية، وشواهد هذا ما يلي:
ـ هجرة عدد كبير من عمال الزراعة، وصغار الحائزين إلى الدول النفطية.
ـ اتجاه هؤلاء العمال وصغار الحائزين الى استثمار مدخراتهم في أعمال المضاربة والمشروعات التجارية.

ب ـ اعتماد القرية في كثير من بنود إشباعها لحاجاتها الأساسية على المدينة بعد أن كانت المدينة تعتمد في إشباع حاجاتها على القرية بل إن بعض السلع تستورد من خارج مصر.

جـ ـ أن القوى المنتجة في الريف المصري مازالت تعاني من الأمية مما يؤثر على سلوكها وتوجهاتها ووعيها.

ثانيا: أن هناك انحيازا رسميا في القرية المصرية نحو كبار الحائزين ومن الدلائل على ذلك:ـ

أ ـ اختلاف هيكل الملكية وعلاقات الانتاج في حقبة السبعينات عما كانت عليه في فترة الستينات، فبعد أن كان الاتجاه هو إعادة توزيع الملكية لصالح صغار الحائزين أصبح في السبعنيات لصالح كبار الحائزين، وهو بذلك يتجه نحو تدعيم العلاقات الرأسمالية بل أكثر من هذا ساعدت هذه العلاقات على السيطرة والانفراد بوسائل الانتاج، في الوقت الذي بدت فيه القوانين تتجه نحو تركيز الملكية في فئة محددة من الرأسماليين، وهذا يعني مزيدا من التركيز على حساب صغار الحائزين.

ب ـ الاتجاه نحو المحصولات الرأسمالية، "الخضر والفواكه" مما أدى الى زيادة حدة الفوارق في الدخول بين المنتجين على حسب فئاتهم وشرائحهم الحيازية بمعدل أكثر من الفارق في هيكل الحيازة. الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة سوء الدخل بين الفئات الحيازية.

جـ ـ أن هناك قيماً معينة تسود القرية المصرية تتمثل في الفردية والاستسهال، والكسب السريع من خلال التجارة والمضاربة على الأرض الزراعية ومستلزمات البناء . . الخ

الهوامش

(١) عادل حسين، الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩ دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٢، ص٤٤٣.

(٢) د. عبد الباسط محمد عبد المعطي، "التكوين الاجتماعي ومستقبل التنمية المجتمعية في مصر"، دراسة قدمت لندوة الإطار الفكري للعمل الاجتماعي العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٦ ـ ٢٩ سبتمبر ١٩٨١ ـ ص٤

(٣) لمزيد من التفصيل حول مفهوم التغير البنائي انظر :
Rosenthal, M.& Yndin, (eds), P. Dictionary of philosophy, progress publishers, Moscow 1967. P.70.

(٤) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان، تعداد السكان، النتائج التفصيلية، إجمالي الجمهورية، سبتمبر، مرجع رقم ٩٣ ـ ١٥١١١ ـ ١٩٧٨، ص١٥.

(٥) بيانات ١٩٦٠ مأخوذة من "مصلحة الإحصاء والتعداد، التعداد العام للسكان لسنة ١٩٦٠، الجمهورية العربية المتحدة، الجزء الثاني، جداول عام ١٩٦٣ من جدول توزيع السكان حسب الحالة العملية، ريف وتحضر، ست سنوات فأكثر أما بيانات ١٩٧٦ فمأخوذة من "الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مرجع مذكور"، من جدول السكان حسب الحالة العملية، ريف وحضر، السكان ست سنوات فأكثر.

(٦) بيانات ١٩٦٠ مأخوذة من مصلحة الإحصاء والتعداد، التعداد العام للسكان لسنة ١٩٦٠، مرجع مذكور، من الجدول الخاص بتوزيع السكان حسب النشاط الاقتصادي ريف وحضر، وبيانات ١٩٧٦، مأخوذة من "الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان تعداد السكان لسنة ١٩٧٦ مرجع مذكور"، من الجدول الخاص بتوزيع السكان حسب النشاط الاقتصادي، السكان ست سنوات فأكثر.

(٧) خالد عبدالله لطفي، "مشكلة الأمية في مصر، ورقة بحثية عن مشكلة الأمية في مصر"، في مجلة دراسات سكانية، جهاز السكان وتنظيم الأسرة، السنة التاسعة، العدد ٦٢، يوليو ـ سبتمبر ١٩٨٢، ص٣٠ ـ ٤٧.

(٨) لمزيد من التفصيل حول الأمية الوظيفية، والحضارية انظر:
خالد عبدالله لطفي، "مشكلة الأمية في مصر" المرجع السابق.

(٩) المرجع السابق.

(١٠) محمود عبد الفضيل ـ التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري، (١٩٥٢ ـ ١٩٧٠) دراسة في تطور المسألة الزراعية في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨، ص٢٣٠ ـ ٢٣١.

(١١) د. محمود عودة، "الهجرة إلى مدينة القاهرة"، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثاني عشر، العدد الاول، يناير ١٩٧٤ ص٥ ـ ٦.

(١٢) محمود عبد الفضيل، مرجع مذكور، ص٢٣٣.

(١٣) عبد الغفار هلال، اسماعيل محمد عبده، "الهجرة الداخلية للقاهرة الكبرى كعنصر أساسي لنموها السكاني خلال الفترات من تعدادات ١٩٤٧، ١٩٦٠، ١٩٦٦، "مجلة السكان بحوث ودراسات" مركز الأبحاث، والدراسات السكانية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، يوليو ١٩٧٢، ص٤٥-٦٤.

(١٤: د. محمد أبو مندور الديب، "اتجاهات علاقات الانتاج في الزراعة المصرية، دراسة في بعض جوانب التغير وعلاقتها بفقراء الحائزين الزراعيين في مجلة مصر المعاصرة، السنة الثانية والسبعون، العدد ٣٨٣، يناير ١٩٨١، ص٨٧ ـ ١٤٧.

(١٥) د. عبد الباسط عبد المعطي، "التكوين الاجتماعي ومستقبل التنمية المجتمعية في مصر»، مرجع مذكور، ص٨١.

(١٦) د. محمد أبو مندور الديب، **اتجاهات تطور علاقات الانتاج في الزراعة المصرية في ربع قرن (١٩٥٢ ـ ١٩٧٧)**، دراسة غير منشورة، ص١.

(١٧) انظر في هذا الصدد: د. محمود عودة، **القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع**، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، ١٩٧٢، ص١٨٠ ـ ١٨٢، محمود عبد الفضيل، مرجع مذكور، ص١٤ ـ ٢٥.

(١٨) د. محمود عودة، **القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع**، مرجع مذكور، ص١٧٩.

(١٩) محمود عبد الفضيل، مرجع مذكور، ص٢٤.

(٢٠) د. عبد الباسط محمد عبد المعطي، **"التكوين الاجتماعي ومستقبل التنمية المجتمعية في مصر"**، مرجع مذكور، ص١٥.

(٢١) د. محمد أبو مندور الديب، **"اتجاهات تطور علاقات الانتاج في الزراعة المصرية في ربع قرن (١٩٥٢ ـ ١٩٧٧)"**، مرجع مذكور، ص٧

(٢٢) المرجع السابق، ص٨

(٢٣) د. عبد الباسط محمد عبد المعطي، **توزيع الفقر في القرية المصرية**، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٧، ص٣٤.

(٢٤) د. محمد أبو مندور الديب، **"اتجاهات علاقات الانتاج في الزراعة المصرية، دراسة في بعض جوانب التغير وعلاقتها بفقراء الحائزين الزراعيين"**، مرجع مذكور، ص١١١.

(٢٥) د. عبد الباسط محمد عبد المعطي، **"التكوين الاجتماعي ومستقبل التنمية المجتمعية في مصر"**، مرجع مذكور، ص ٤

(٢٦) د. محمد أبو مندور الديب، **اتجاهات علاقات الانتاج في الزراعة المصرية، دراسة في بعض جوانب التغير وعلاقتها بفقراء الحائزين الزراعيين**، مرجع مذكور، ص١١٣ ـ ١١٥.

(٢٧) M,K, & Engles, F., **Selected Works,** Vol. 1. Foreign langnage Publisheing House, Moscow, 1962, P. 109.

(٢٨) **المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي الباب الخامس، المادتان ٢٣، ٢٥.**

(٢٩) د. محمود عودة، **القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع**، مرجع مذكور، ص١٨٠ ـ ١٨١.

(٣٠) المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي، مرجع مذكور.

(٣١) د. محمد أبو مندور الديب، **تطور علاقات الانتاج في الزراعة المصرية**، في ربع قرن (١٩٥٢ ـ ١٩٧٧)، مرجع مذكور، ص٥.

(٣٢) د. عبد الباسط محمد عبد المعطي، **"التكوين الاجتماعي ومستقبل التنمية المجتمعية في مصر"**، مرجع مذكور ص١٥.

(٣٣) د. محمد أبو مندور الديب، **اتجاهات علاقات الانتاج في الزراعة المصرية دراسة في بعض جوانب التغير وعلاقاتها بفقراء الحائزين الزراعيين**، مرجع مذكور، ص١٢٤.

(٣٤) محمد دويدار، **الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير**، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ١٩٧٨، ص٢٣١.

(٣٥) البنك الأهلي المصري، **النشرة الاقتصادية**، مجلد (٣١)، عدد(٤)، ١٩٧٨، ص٤٠٥.

(٣٦) محمد دويدار، مرجع مذكور، ص٣٥٥، ٣٥٧.

(٣٧) د. محمد ابو مندور الديب، **اتجاهات تطور علاقات الانتاج في الزراعة المصرية في ربع قرن (١٩٥٢ ـ ١٩٧٧)**، مرجع مذكور، ص٥.

(٣٨) د. عبد الباسط محمد عبد المعطي، **"التكوين الاجتماعي ومستقبل التنمية المجتمعية في مصر"**، مرجع مذكور، ص١٥.

(٣٩) د. محمد أبو مندور الديب، **اتجاهات تطور علاقات الانتاج في الزراعة المصرية في ربع قرن (١٩٥٢ ـ ١٩٧٧)**، مرجع مذكور، ص٥٠.

(٤٠) د. عبد الباسط محمد عبد المعطي، **التكوين الاجتماعي ومستقبل التنمية المجتمعية في مصر**، مرجع مذكور، ص١٥٠.

(٤١) محمود عبد الفضيل، مرجع مذكور، ص٨٠، ٨٧، ٨٨.

(٤٢) د. عبد الباسط محمد عبد المعطي، **توزيع الفقر في القرية المصرية**، مرجع مذكور، ص٦٥.

(٤٣) حسبت هذه النسبة من واقع بيانات تعداد ١٩٧٦.

(٤٤) د. عبد الباسط محمد عبد المعطي، **توزيع الفقر في القرية المصرية**، مرجع مذكور، ص٥٨٠.

(٤٥) سمير نعيم أحمد، "أثر التغيرات البنائية في المجتمع المصري خلال حقبة السبعينات على اتساق القيم الاجتماعية"، **مجلة العلوم الاجتماعية** العدد الأول، مارس ١٩٨٣، جامعة الكويت. ص١١٣ ـ ١٣٠.

(٤٦) د. محمد عاطف غيث، **القرية المتغيرة، القيطون، محافظة الدقهلية ، دراسة في علم الاجتماع القروي**، الطبعة الثانية، ١٩٦٤، دار المعارف، الاسكندرية، ص١٠٣.

The Most Important Aspects of Structural Changes in the Egyptian Village

Ina'am A. Jawad

This paper aims to show the most important aspects of structural changes in Egyptian village in the seventies.

We mean by structural changes in this paper, the changes which happened in the components of the basic social structures, such as population and its characteristics, the ownership and the relations of production, and their impact on classes, values and political power.

This paper depends on the data which had been collected by other researchers for other research ends.

Such historical and statistical data are important to this paper.

The paper concentrates on the important changes which happened in the Egyptian village in the seventies, comparing with what happened in the Egyptian Society since the revolution (1952) till the beginning of the seventies aiming to show the trends of changing in this respect.

The paper concentrated in particular on:

1. The important changes which happened on the population characteristics in the Egyptian village such as the state of labour power the economic activity of population, the education and imigration.
2. Changes which had happened on combination of agriculturals crops as indicator of the direction of capital investment.
3. Changes which had happened on the Socio-economic classes in the Egyptian village.
4. Changes which had happened on the value system.